وعلل بعضهم الاولوية بان الاستيناف هنا اظهر لان الضمير اقرب الى الاسم بحسب الظاهر او من الاجنبي نحو عالم لستفه سيف ما تقدم من انه الظرف او المجرور على اسم مرفوع اذا النكرة في البدة الخ على حذف مضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي والنكرة وان كثر بلبس العين واستنكرها بعضهم واحد يقال نكرت الرجل نكرا وانكورا اذا استنكرته والبازي يتلوث الباء الاخير معروف وجمعه بزاة والبازلغة في البازي وجمعه ابازير بزيادة ال في مفرده تتميم يقع من الاقسام الجملة الشرطية والخاق على صنع وقد يجعل حالا فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعطى ومن عمم انه اذا اريد ذلك المعنى ان تحمل الشرطية خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعطى فكلوت الواقع موقع الحال الاسمية الشرطية كذا في المطول والاطول والصاحب الاطول مهما من ناقشة مراجعته ومن ثم انه اذا جاءت حالا لزمت الواو وظاهرا ان لا يأتي جيء وان صاحب الفرع حيث قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما اذا كان جوابها جملة اسمية لانها حينئذ تكون خبرية واما اذا كان جوابها انشائيا فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا لان قيد المعلول والواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور او بالذم بما قبل الشرط المذكور الذي هو كالموجب كالمثل المذكور ومعنى ان يشتم من واطلع العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام على جوابها وقيل للعطف على محذوف وشرط صدق الشرط المذكور اي اكرمها ان لم يشتم من وان شتم من واطلعوا بالعلم لم اكرمك بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اقتضاء وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلبه الجزا فلا جواب له كما في الاطول والدماميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد تمام الكلام ومثله لفرح المطلوب بقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر

ان يكون الاسم كسواد فاعلا للظرف لاستلزام هذا الوجه نفي تقدم ما اصله التاخير عن لاعتماده على ذي الحال اي صاحبها كما تاتي حزبت

هنا ان من مقام المخالفة مخصوصا اي بالخصوصية اي لا الخبرية والوصفية ان الظرف نائب فاعل مقدر من تقدير اسم الفاعل اي من هو من تاولي المس وتكرر الترك فيه وقوله الا ان تقدير فعل ماض لان الترك كثر فيه ايضا والتقدير بعضار حالا لانه الواو تجيء بتركها سمعا وبقضية ذلك وجهه انه ان كان

سبب

سبب قوله حصر صاحبوت الاصل من الحال والا زاد ضيقا لكنه لكن الخبر والوصف وان كان غيرة فلم يبينه ويرد عليه انه ان يجتزر تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضي لا بالمضارع وعند امتناعه يقدر بالمضارع ان شئنا ولو كان يجتزر تقدير ما يمتنع معه الواو ساغ ما ذكرت الواو فلم يجتزر تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة به وجوده بالاحرى وقد تبين بما ذكرت لان مانع من تقدير المضارع فرع على كونه سبب ان جعل الاسم مرفوعا على انه فاعل هو ع ق وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة سم ان كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا خصوصا الخ وقوله وان كان تعريض فلم يبينه قال الغنيمي اذا جعل قوله خصوصا احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت والظاهر الخ يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اهـ ضيع وعبارته قوله بعضهم ان ترك الشم والظم الخ فما توجيه كثرة ترك الواو ضع تقدير المردود هذا الى لنزوعه الى الاصل هو ع ق ضع اجل هذا اي امتناع الواو على تقديري وعدم وجودها على تقدير كثرة تركها ومنع لانه جاز من الاربعة وجودا وجوازا وقال الشيخ الى اخره هذا يخصص ما تقدم من الشم وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الحالية الا بضرورة من التاويل تامل سم وكثر الترك قال في الاطول والعقد العجيب حيث ختم بحث التذنيب كثر الترك كما ختم بحث الاصل كثر الاصل كثر من الحروف مثله ان كقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام ولا التي كقوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه اهـ وانظر بقية الحروف اما لبيت ولعل فهما من قبيل الانشائية يتعين حالا لانه لم يسبق يحمل بذلك الخ فيه اشارة الى ان العلة في كثرة الترك في ذلك ان وجود الواو فيه فصل به ما هو من الارتباط بمحل الكراهة اجتماعا حرفين في الجملة الحالية وتركه ع ق وعبارته وانما كثر ترك الواو منها لكراهة اجتماع حرفين منها وهما حرف الجر يجعل به نوع من الربط تامل فان عد ان بعض الحروف اصلي ما يفيد الاولى تامل كتشبيه ما قبلها بما بعدها فان كان مثلا او تعليل ما قبلها بما بعدها فهلا الايم الحرفي لم يرد

Copyright © King Saud University